الأنظمة السياسية

د.حميد حنون خالد

المكتبة القانونية
بغداد

تقديم

تعرف الدولة بأنها جماعة من الناس تعيش على بقعة محددة من الأرض في ظل نظام سياسي. ووجود الدولة ضرورة إجتماعية وسياسية يحتمها السلام الإجتماعي للمواطنين. وهذا يعني إنّ للدولة أهداف وواجبات ينبغي إنجازها إلا إن هذه الأهداف والواجبات لا يمكن أن تكون ساكنة إذ لابد لها من مواكبة حركة المجتمع وتطوره وهذا ما أدى إلى الإبتعاد عن فكرة الدولة الحارسة والإقتراب من فكرة الدولة المتدخلة في كثير من النظم السياسية. بل وأحيانا هيمنة تلك الفكرة في بعض النظم (كالنظم التي تعتنق الفكر الماركيسي).

إن القول بتطور مفهوم الدولة يعني بالضرورة تطور مفهوم النظام السياسي فيها. لأنه أي النظام السياسي ركن من أركان الدولة فلا يتصور قيامها دون وجوده ولا يتوقع إستمرارها عند إنعدامه. فالنظام السياسي هو واجهة الدولة أمام الأفراد في الداخل وأمام الدول الأخرى في الخارج وهو الآلة التي تدير جهاز الدولة بغية تحقيق الخطط والبرامج في مختلف مجالات الحياة خدمة للصالح العام. ولذلك لم تعد السلطة أو الحكومة حكراً على فرد أو مجموعة أفراد يسيرون الناس وفقاً لمشيئتهم وهواهم. ولم يعد المواطنون رعايا الحاكم بل أصبحوا رعايا الدولة. ولم يعد الحاكم عصياً عن المسآلة لأنه فوق القانون أو لأنه هو الدولة كما قال (لويس الرابع عشر) حينما كانت شخصية الدولة تختلط بشخصية الحاكم. وبعد الفصل بين الشخصيتين وتمتع الدولة بالشخصية القانونية أصبح الحكام موظفون يعملون لدى الدولة شأنهم في ذلك شأن الأفراد الآخرين. وفي الغالب يتم إختيارهم من قبل الشعب.

ونتيجة لهذا التطور ظهرت مؤسسات فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي لم يك لها وجود من قبل كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وصار تداول السلطة في النظم الديمقراطية يتم في الغالب بين أحزاب وليس بين أفراد.

وهكذا أصبح مفهوم النظام السياسي أكثر شمولاً وإتساعاً بحيث يشمل فلسفة النظام السياسية وأيديولوجيته في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ولم يتم كُل ذلك صدفة. بل كان نتيجة لجهاد ونضال شاقين من لدن الشعوب.

وإنسجاماً مع ما تقدم سنتناول دراسة موضوع الأنظمة السياسية في أربعة فصول ووفق الآتي:-

الفصل الاول

أنواع الحكومات إستنادا إلى وسيلة إسناد السلطة

الفصل الثاني

أنواع الحكومات إستنادا إلى مبدأ الفصل بين السلطات

الفصل الثالث

الدولة القانونية

الفصل الرابعالأحزاب السياسية

الفصل الأول

انواع الحكومات أستنادا الى وسيلة اسناد السلطة

تباينت سبل وصول الأفراد الى سدة السلطة.وكان مرد هذا التباين تطور المجتمع في كافة مجالات الحياة المختلفة وبالأخص العوامل الدينية والأقتصادية.فاذا كانت بداية نشأة نظم الحكم بمفهومها البدائي تغلب عامل القوة فأن هذا الأمر لم يدم طويلا.حيث اقتضى ضرورة اقترانها(اي القوة)بعامل الرضى الصريح او الضمني من قبل الأفراد وهو ما أصطلح على تسميته بمبدأ شرعية السلطة.

وتأسيسا على ما تقدم سنبحث صور نظم الحكم وفقا لتطورها التاريخي وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول

نظم الحكم الفردية

ان بدأ ظهور السلطة تجلى بهذه الصوره من نظم الحكم. حيث كانت المجتمعات تعيش بصورة بسيطة خالية من التعقيد وعند ظهور حالة الأختلاف السياسي أي ضرورة وجود قائد او موجه للجماعة ظهرت الزعامة او القيادة الفردية. والتي تعني اختصاص شخص واحد بالقيادة مع وجود معاونين له في ادارة شؤون الجماعة وبصرف النظر عن التسمية او اللقب الذي يطلق على هذا الشخص كأن يكون ملكا او امبراطورا او دكتاتورا. الا ان هذه الصورة ظهرت لها نعوتا مختلفة اساسها مدى هيمنة الفرد الحاكم على شؤون الجماعة فيلاحظ في النظم الملكية تزايد ثم تراجع هذه الهيمنة فظهرت الملكية المستبدة و المطلقة ثم المقيدة. في حين تبدو هيمنة الحاكم الفرد بأجلى صورها في النظام الدكتاتوري و سنحاول بيان ما تقدم لاحقا.

المطلب الأول

النظم الملكية

ان هذه النظم هي احدى صور نظام الحكم الفردي والتي تؤول فيها شؤون الجماعة الى فرد واحد.قد يدعي ان اساس شرعيته تعود الى الله او الى نفسه[1] و للنظم الملكية ثلاث صور هي:

أ-الملكية او الحكومة الأستبدادية:الحاكم في هذه الحكومة لا يخضع لأي قانون ولا يحد من سلطته أي شيء.على اساس انه صاحب السيادة و من ثم له ان يستخدم سلطاته وفق ارادته لأن ارادته هي القانون وفي الحكومة الأستبدادية تهدر الحريات وكرامة البشر لحلول قانون الفرد محل قانون الدولة.اذ بأمكانه(الفرد) ان يشرع القانون او يلغيه دون وجود أية مسألة له من قبل اية جهة اخرى.وكان هذا النظام معروفا في الملكيات القديمة في اوربا حيث وجد من يدافع عنه حينذاك على اساس ان الملك هو مصدر القانون وله ان يتخذ من القرارات ما يشاء دون ان يتقيد بالقواعد القانونية التي يصدرها لأن تلك القواعد ملزمة لغيره اما هو فلا ألزام عليه بأتباعها. ومع التطور السياسي والأجتماعي اختفت الأصوات المؤيده لهذا النوع وظهرت اصوات تنادي

١ انظر تلك دكتور السيد صبري.مبادء القانون الدستوري.مكتبة عبد الله وهبه. القاهرة.١٩٤٩.ص٣٤ومابعدها.د.محمد كامل ليلة.النظم الساسية.دار الفكر العربي.القاهرة.١٩٦١.ص٤٩٦وما بعدها.

بتخفيف قبضة الحاكم على مقاليد السلطة واحترام التشريعات التي تشرعها الدوله مما ادى الى ظهور الملكية المطلقة.

ب- الملكية المطلقة:-في هذه الصورة ينفرد الملك بمباشرة السلطة والتي تؤول اليه عن طريق الوراثة,الا انه مقيد بالقوانين النافذة,مع تمتعه بسلطة تقديرية يستطيع من خلالها الغاء تلك القوانين او تعديلها,وهذه السمة هي التي تميز الملكية المطلقة عن الحكومة الأستبدادية.حيث تخضع الأولى للقانون في حين ترى الثانية انها فوق القانون.

ويرى بوسيه(Bossuet)فيلسوف الملكية المقدسة في فرنسا, ان الحكومة الأستبدادية تقوم على حكم الفرد الذي لا يخضع الا لأهوائه ونزواته ومن ثم لا يلزم بمراعاة أي قيد يعصم اموال الناس وارواحهم ضد سلطاته,في حين ان الملكية المطلقة وأن كانت تقوم ايضا على حكم الفرد الا أن الملك فيها يخضع لقيود خارجية مفروضة على ارادته واهم هذه القيود خضوع الملك للقوانين الدينية ولتعاليم القانون الطبيعي,بما تقرره من وجوب تحقيق العدالة وكفالة الصالح العام واحترام اموال الناس وارواحهم[1].ومع القول أن الحاكم في الملكية المطلقة يحترم القوانين التي يضعها الا انه يتجاهل حق الشعب في المساهمة في ادارة شؤون الدولة[2].مما ادى الى انحسار نظام الملكية المطلقة وذلك بعد كفاح ونضال طويل قامت به الشعوب حيث وافق بعض الحكام وعلى مضض بمبدأ المشاركة في السلطة فظهرت الحكومة المقيدة او الحكومة الدستورية التي تتوزع فيها سلطات الحكم على هيئات متعددة.

المطلب الثاني
النظم الدكتاتورية[3]

يعد هذا النظام من ابرز مظاهر الحكم الفردي,حيث يهيمن فرد واحد على كل مقاليد السلطة في البلاد.وفي الغالب يأتي هذا الحاكم عن طريق القوة وليس عن طريق الوراثة.وقد يتولى السلطة بالطرق المشروعة ثم يتنكر لتلك السبل ويحاربها مثلما حصل في المانيا حين تولى هتلر رئاسة الحكومة في كانون الثاني سنة١٩٣٣ ثم انقلب على النظام السياسي واصبح دكتاتورا.ومع القول ان الدكتاتورية قائمة على حكم الفرد.

الا ان هناك جانب من الفقه يرى امكانية استحواذ هيئة من الهيئات على كل السلطات[4] ونعتقد ان هذه الحالة نادرة وحتى ان وجدت فأن السلطة ستؤول في النهاية الى رئيس الهيئة او

---

١ د.طعيمة الجرف,نظرية الدولة,مكتبة القاهرة الحديثة,القاهرة,١٩٧٣,ص٤١٠.

٢ ومن الجدير بالملاحظة ان هوبز(Hobbes) ايد الحكم المطلق,حيث يرى ان سيادة الدولة تلتزم الطاعة المطلقة. والحكم يجب ان يكون مطلقا,فالأفراد ليس لهم ألا اختيار احد أمرين الحكم المطلق,او الفوضى الكاملة,لأن المجتمع لا يستقر الا اذا اناط سلطة الحكم بشخص واحد تخضع لأرادته جميع القوانين في الدولة,وهو الذي يتولى جميع سلطات الحكم فيها وعكس ذلك تعم الفوضى في المجتمع.راجع ذلك,د.بطرس غالي,د.محمود خيري,المدخل في علم السياسة,مطابع الأهرام التجارية,القاهرة١٩٧٦ ص٩٣.

٣ د.عبد الحميد متولي,القانون الدستوري والأنظمة السياسية,دار المعارف,١٩٦٠,ص٤٦٢وما بعدها.د.محمد كامل ليلة,المصدر السابق,ص٥٠٣ وما بعدها.د.محسن خليل,النظم الساسية والقانون الدستوري,منشأة دار المعارف, الأسكندرية,١٩٧١,ص١٤٢وما بعدها.

٤ مثال ذلك,الجمعية التأسيسية ولجنة السلام العام ابان الثورة الفرنسية.راجع د.عبد الحميد متولي,المصدر السابق,ص٤٦١.

اللجنة.وهذا ما يلاحظ بجلاء عقب الأنقلابات العسكرية التي حدث في بعض الدول حيث يعلن عن تشكيل(هيئة الأنقاذ الوطني) او(مجلس قيادة الثورة) ثم يطل علينا زعيم هذه الجماعة ويعلن نفسه قائدا اوحدا للبلاد. وسنتناول دراسة النظام الدكتاتوري من خلال تطوره التاريخي بيان انواعه وخصائصه.

الفرع الأول
تطوره التاريخي

عرف النظام الدكتاتوري منذ معرفة الأفراد لظاهرة السلطة في مفهومها البدائي. وتطورت أساليب إقامته ووسائل حمايته وديمومته مع التطور العام لمفهوم الدولة والسلطة ولذلك نرى في بعض النظريات التي تصدت لدراسة أساس نشأة الدولة أو (السلطة) ما يؤيد قيام هذا النظام منذ الأزل وبالأخص نظريات (الأسرة. القوة و النظرية التيوقراطية) حيث تؤكد الأولى على هيمنة رب الأسرة على أفراد أسرته وله سلطة مطلقة في كل ما يتعلق بشؤونهم. وهي شبيهة بالسلطة الأبوية التي كانت معروفة عند الرومان قبل الميلاد [1]. أما النظرية الثانية فترى إن أساس السلطة قائم على القوة أي إن المُلك لمن غلب ويبقى له ذلك حتى يظهر من هو أقوى منه ويزيحه عن السلطة. أما النظرية التيوقراطية فذهبت إلى تأليه الحكام ومن ثم وجب على الإفراد عبادتهم. أما في الجانب التطبيقي فيلاحظ إن بعض المدن اليونانية عرفت النظام الدكتاتوري خلال فترات محددة من تاريخها السياسي نتيجة للصراع على السلطة . وكان هذا النظام معروفا أيضا في روما إذ كان يطلق على الحاكم لقب (الدكتاتور) والذي تناط به السلطة لفترة محددة في الظروف الصعبة والحرجة التي كانت تتعرض لها روما حينذاك[2].

ووجد تطبيقا لهذا النظام في إيطاليا بعد إنحلال النظم الإقطاعية حيث ظهر ما يسمى بدكتاتوريات الإنبعاث. وكذلك طبق في إنجلترا في عهد (كروميل) والذي أراد أن يضفي على نظامه الدكتاتوري سمة الدستورية من خلال تغيير شكل الحكومة من الملكية إلى الجمهورية.

وكذلك عرفت فرنسا خلال تاريخها السياسي هذا النظام من خلال إستبداد بعض ملوكها قبل الثورة وبعدها عند ظهور (نابليون بونابرت١٧٩٩-١٨١٤) وإستيلائه على السلطة وإعلان نفسه إمبراطورا مدى الحياة.ثم ظهور (نابليون الثالث). وكذلك عرفت الكثير من الدول هذا النظام خلال القرن العشرين كألمانيا. إيطاليا. إسبانيا. البرتغال. الإتحاد السوفيتي السابق. ومعظم دول العالم الثالث. ولا يمكن القول بزواله في الوقت الحاضر لأن هناك بعض النظم السياسية في دول العالم الثالث (آسيا. أفريقيا. أمريكا الجنوبية) لازالت تتسم بخصائص هذا النظام وإن إدعت عكس ذلك.

---

١ السلطة الأبوية: هي السلطة التي تكون لرب الأسرة من المواطنين الرومان الذكور على فروعه ن أهل القرابة المدنية وتتسم تلك السلطة بكونها سلطة دائمة ومطلقة إذ كان لرب الأسرة في القانون القديم الإنتفاع من جهود الأشخاص الخاضعين له وما يؤول إليهم من الأموال أو مايقومون به من خدمات.وكان له أيضا التصرف بهم أو نبذهم عند ولادتهم أو قتلهم أو ببعهم أو تزويجهم دون رضاهم.أنظر د.صبيح مسكوني.القانون الروماني.بغداد ١٩٦٨.ص٨٦وما بعدها.

٢ د.عبد الوهاب الكيالي. الموسوعة السياسية.بيروت١٩٧٤.ص٢٦٧.